



مؤتمر الهيئات القضائية الدستورية الإفريقية

"الرسالة الإعلامية للمؤتمر"

إعداد: الأمانة العامة للمؤتمر

الإصدار: بالعربية، الإنجليزية، البرتغالية و الفرنسية

العدد: 2022/08

الفترة: نوفمبر - ديسمبر

أنشطة المؤتمر

الجزائر: زيارة رئيس المحكمة الدستورية لأنغولا للمحكمة الدستورية الجزائرية

"الرسالة الإعلامية للمؤتمر"

مؤتمر الهيئات القضائية الدستورية الإفريقية (ACCJ)، وأصبحت هذه الهيئة بأنها محاسب لتعداته الدستورية وانضمام في أفريقيا.

وأكد السيد بلحاج ، الذي استقبل السيدة لوريندا كاردوسو ، رئيسة المحكمة الدستورية لأنغولا ، التي تقوم بزيارة عمل إلى الجزائر ، التزام الجزائر "بمواصلة دعمها الكامل" لمؤتمر القضاء الدستوري الأفريقي "

وأشار إلى أن "الجزائر ستظل وفية على الدوام لالتزامها بتدعيم هذه المؤسسة الأفريقية" ، مشيرا إلى أن الجزائر احتضنت المقر الدائم لهذه الهيئة وكانت صاحبة مبادرة إنشاء هذا الفضاء وفقا لمبدأها القاضي بتوحيد الأفارقة بما يخدم المصالح الفضلى لدولنا ، مسلطا الضوء على "دور هذه المؤسسات في تطوير نظام العدالة الدستورية



في إفريقيا."

وشهد الاجتماع مشاركة عضوة المحكمة ليلي عسلاوي والأمين العام الدائم للمؤتمر موسى لعرابة ورئيس ديوان رئيس المحكمة الدستورية.

الجزائر: زيارة عمل السيدة كاردوسو إلى مقر CJCA



قامت السيدة لوريندا كاردوسو ، رئيسة المحكمة الدستورية لأنغولا والرئيسة الحالية لـ CJCA ، بزيارة عمل في 1 ديسمبر 2021 إلى مقر المؤتمر في الجزائر العاصمة. وقد مكنتها هذه الزيارة من الاستفسار في عين المكان عن الوسائل التي وضعتها الحكومة الجزائرية من أجل تلبية جميع الشروط اللازمة لسير الحسن للأمانة العامة وإدارة المؤتمر.

وترأست السيدة كاردوسو جلسة عمل، جمعت بالإضافة إلى الأمين العام، الأمين العام الدائم وأمين المال ، والتي أتاحت معالجة العديد من النقاط المتعلقة بنشاط CJCA.

الهند: مشاركة في المؤتمر الدولي الثاني والعشرون لرؤساء القضاة في العالم، عبر الإنترنت

شارك CJCA في المؤتمر الدولي الثاني والعشرين لرؤساء قضاة العالم (ICCJW) الذي عقد عبر الإنترنت ، من نيودلهي ، في الفترة من 19 إلى 22 نوفمبر 2020.

موضوع هذا المؤتمر هذه السنة و الذي نظمته "مدرسة مدينة مونتييسوري" ، لكانوا ، هو "الحكومة العالمية: من أجل نظام عالمي مستدام."

ومُثل المؤتمر من قبل أمين سره الدائم ، السيد موسى لعرابة (الجزائر).



أنشطة المؤتمر

موزمبيق: عقد الندوة الدولية العلمية الثالثة لـ CJCA

عقدت الندوة الدولية العلمية الثالثة لمؤتمر الهيئات القضائية الدستورية الإفريقية (CJCA)، التي نُظمت بالشراكة مع المجلس الدستوري لموزمبيق، حول موضوع "العملية الانتخابية: الشفافية والشمولية والنزاهة" والتي عُقدت في مابوتو - موزمبيق، في 14 و 15 أكتوبر، 2021 وجمعت رؤساء المحاكم العليا والمحاكم الدستورية من الجزائر وأنغولا والكاميرون وإثيوبيا وإسواتيني ومالي وزامبيا وزيمبابوي وممثل الاتحاد الأفريقي الذين حضروا إلى مابوتو بالإضافة إلى أعضاء آخرين من بنين، بوروندي، جزر القمر، كوت ديفوار، مدغشقر، موريتانيا، المغرب، رواندا، السنغال، جنوب السودان، توغو، ورئيس لجنة البندقية، الذين شاركوا عبر الإنترنت.



وقد تعززت الندوة بحضور رئيس جمهورية موزمبيق الذي ألقى كلمة خلال الجلسة الافتتاحية.

سيتم نشر المداخلات في عدد خاص من "Revista Concelho Constitucional da Mocambique"، الذي سيصدر قريباً.

جديد المحاكم و المجالس

قام الأعضاء 12 بتأدية اليمين الدستوري بعدما وقع، يوم 17 نوفمبر، رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، مراسيم رئاسية تتعلق بتعيين وتشكيل المحكمة الدستورية. وأدى أعضاء المحكمة الدستورية، اليمين الدستورية أمام رئيس المحكمة العليا.

1. المعينون من قبل السيد رئيس الجمهورية:

. عمر بلحاج، رئيسا.

. ليلي عسلاوي، عضوا.

. بحري سعد الله، عضوا.

. مصباح مناس، عضوا.

2. المنتخبون بعنوان السلطة القضائية :

عن المحكمة العليا: جيلالي ميلودي، عضوا.

عن مجلس الدولة: أمال الدين بولنوار، عضوا.

3 عن أساتذة القانون الدستوري ووطنيا:

. فتيحة بن عبو، عضوا.

. عبد الوهاب خريف، عضوا.

. عباس عمار، عضوا.

. عبد الحفيظ أوسوكين، عضوا.

. عمار بوضياف، عضوا.

. محمد بوفطاس، عضوا.



"أعضاء المحكمة الدستورية مع رئيس الجمهورية"

موريتانيا: تعيين أربعة أعضاء جدد بالمجلس الدستوري

أصدرت رئاسة الجمهورية الموريتانية يوم 14 ديسمبر مرسوما بتعيين أربعة أعضاء جدد بالمجلس الدستوري. أنه: السيدة حواء تانديا، و السادة: اكبرو ولد محمد صديق، غالي محمود عبيد و بلال ديك

للتذكير: "يتكون المجلس الدستوري من تسعة (9) أعضاء تستمر ولايتهم تسع (9) سنوات غير قابلة للتجديد، ويجدد المجلس الدستوري بأغلبية الثلث (3/1) كل ثلاث سنوات، ويتم تعيين أربعة أعضاء من قبل مجلس النواب، و ثلاثة من قبل



جديد المحاكم و المجالس

عين رئيس موريشيوس **ريحانة بيبي** رئيسة للقضاة ، وهي أول امرأة تشغل هذا المنصب في الجزيرة.

موريشيوس هي رابع أفضل دولة من حيث المساواة بين الجنسين في أفريقيا جنوب الصحراء بعد جنوب إفريقيا ورواندا وناميبيا وفقاً لأرقام بنك التنمية الأفريقي.

تلقت بيبي ريحانة مونجلي-غلبول تعليمها الابتدائي في مدرسة فونيكس الحكومية والتعليم الثانوي في كلية كوين إليزابيث. ذهبت إلى لندن حيث درست القانون. مع شهادتها في متناول اليد ، دخلت ميدل تيمبل - لندن لمواصلة دراستها.



" ریحانة بيبي رئيسة القضاة في موريشيوس "

بعد عودتها إلى موريشيوس ، انضمت إلى الادعاء عام 1984. وبعد بضع سنوات ، تم تعيينها قاضية. وقد ارتقت في الرتب حتى عينت نائبة لرئيس المحكمة المتوسطة. مع مرور الوقت ، تم تعيينها نائبة المسجل الرئيسي للمحكمة العليا. بعد ذلك شغلت منصب رئيسة ومسجلة ثم قاضية في المحكمة العليا.

وشغلت مؤخرًا منصب كبير قضاة مع الكثير من المثابرة ، أخذت الآن مكانها كرئيسة للقضاة.

السودان: تعيين رئيس جديد للقضاة وانتهاء ولاية رئيس المحكمة الدستورية



قرر مجلس السيادة السوداني الجديد برئاسة قائد الجيش البرهان ، الإبقاء على مولانا عابدين محمد رئيسًا للقضاء كجزء من تكامل الهياكل القضائية والحقوقية للدولة.

وان مجلس السيادة اثار اهمية تشكيل المجلس الاعلى للقضاء واستكمال جميع المؤسسات القضائية.

كما وافق المجلس على فسخ عقد رئيس المحكمة الدستورية وهبي محمد مختار الذي انتهت مدته في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

غينيا بيساو: انتخاب رئيس جديد لمحكمة العدل العليا

انتخب القاضي - المستشار خوسيه بيدرو سامبو يوم الجمعة ، 10 ديسمبر ، رئيسًا جديدًا لمحكمة العدل العليا في غينيا بيساو ، ليحل محل مامادي سعيديو بالدي ، الذي توفي في أغسطس الماضي ، بعد تعقيدات بسبب كوفيد.

من بين هيئة انتخابية مكونة من 12 قاضيا ، صوت 8 للسيد سامبو ، ولم يحصل المرشحان الآخران على أي صوت ، بينما لم يشارك أربعة قضاة آخرين في الاقتراع

تخرج الرئيس الجديد من كلية الحقوق في بيساو ، وانتخب رئيسًا للجنة الانتخابات الوطنية (CNE) لغينيا بيساو في فبراير 2021.

محكمة العدل العليا في غينيا بيساو هي عضو مؤسس في CJCA ، منذ عام 2011



التطورات الدستورية

غينيا: حل المحكمة الدستورية

على غرار مؤسسات الجمهورية الأخرى ، تم حل المحكمة الدستورية في **غينيا** عندما استولى CNRD (اللجنة الوطنية للتجمع من أجل التنمية) على السلطة في 5 سبتمبر 2021 ، وكانت هذه المؤسسة واحدة من أكثر المؤسسات التي تعرضت لانتقادات من قبل المعارضة ، التي تتهمها بأنها كانت أداة في يد ألفا كوندي ، الرئيس المخلوع للتلاعب بالدستور للترشح لولايته الثالثة المثيرة للجدل. خاصة وأنها رفضت جميع الطعون المقدمة من مرشحي الرئاسة العام الماضي وأعلنت فوز الرئيس المنتهية ولايته.



على عكس ديوان المحاسبة ، لم يتم إعادة تأهيل هذه المحكمة التي كان يرأسها محمد الأمين بنجورة لمواصلتها. وقد عُهد بسلطاتها وتحويل جميع العاملين بها إلى المحكمة العليا. وأدى رئيس المرحلة الانتقالية ، العقيد مامادي دومبوا ، اليمين في 1 أكتوبر / تشرين الأول أمام المحكمة العليا.

غامبيا: مشروع دستور جديد يلوح في الأفق

تعهد الرئيس أداما بارو ، الذي أعيد انتخابه في 5 ديسمبر كرئيس لغامبيا ، بتقييد الفترة الرئاسية في إطار الإصلاح الدستوري الذي يعتزم المبادرة به قبل نهاية فترة ولايته التي تبلغ خمس سنوات.



واستجابة لمطالب شركاء بلاده الدوليين ، أكد أداما بارو أيضًا أنه سيعمل على ضمان انتخاب الرئيس بالأغلبية المطلقة ، والذهاب إلى جولة ثانية إذا تطلب الأمر.

الدستور الحالي ، الذي يعود تاريخه إلى عام 1997 ، لا يضع أي حدّ لعدد الفترات الرئاسية. ويعتبر شركاء غامبيا أن الإصلاح ضروري لاحتواء سلطات الرئيس وتعزيز الديمقراطية الغامبية.

في سبتمبر 2020 ، رفض البرلمان مشروع دستور جديد ينصّ على الحدّ من الفترات الرئاسية إلى ولايتين. وكان أنصار الرئيس قد اعترضوا على طبيعة الأثر الرجعي للتقييد ، والتي كانت ستمنعه من الترشح لولاية ثالثة.

ولم يقل الرئيس بارو ما إذا كان يعتبر اعتماد دستور جديد سيسمح له من الترشح مجددًا.

سيراليون: تعديل الدستور للسّماح لمزدوجي الجنسية بالترشح للانتخابات البرلمانية

أعلن الرئيس جوليوس مادا بيو عزمه على تعديل الدستور للسماح لسيراليونيين مزدوجي الجنسية بالترشح للانتخابات البرلمانية. وقال السيد "مادا بيو" إنه طلب من وزير العدل تقديم اقتراح بتعديل دستوري "يسمح لحاملي الجنسية المزدوجة بقبالية ترشحهم للبرلمان."

وتأتي هذه الخطوة بعد سنوات من الغموض القانوني في سيراليون بشأن حق المواطنين ثنائيي الجنسية في الترشح للانتخابات. بينما تعارض الأحزاب السياسية الترشح التشريعي للمواطنين مزدوجي الجنسية.



وقد سمحت المحكمة العليا ، في سبتمبر الماضي ، لمواطني سيراليون ثنائيي الجنسية بالترشح للانتخابات البرلمانية ، بعد دعوى قضائية رفعها أحد أعضاء البرلمان من المعارضة. ولم

يتحدد بعد موعد عرض التعديل الدستوري على مجلس النواب.

التطوّرات الدّستورية

الصومال: قاضي القضاة يتلقّى نسخًا من دراسة مطابقة دساتير الولايات مع الدستور الاتحادي

التقى منسق المشروع والمستشار القانوني الأول لمؤسسة ماكس بلانك مع سعادة باش يوسف أحمد ، رئيس المحكمة العليا في الصومال وقدم نسخاً من دراسة التوافق مع دساتير الدولة ؛ وهي مراجعة مقارنة للدساتير الخمسة للولايات المحلية أعضاء الفيدرالية في الصومال مع الدستور الاتحادي المؤقت لعام 2012.



الولايات مع الدستور الاتحادي المؤقت.

تهدف الدراسة إلى تسهيل إنشاء إطار قانوني دستوري متماسك ؛ تطرقت إلى عدد من القضايا التي تتراوح من الاختلافات في المصطلحات إلى التناقضات التنظيمية ، وتعتبر الدراسة ضرورية لحل عملية موازنة دساتير

و سيتعين على المحكمة العليا في الصومال أن تلعب دورًا مهمًا في تفسير ، وعند الاقتضاء ، تنسيق دساتير الولايات الأعضاء الفيدرالية مع الدستور الفيدرالي المؤقت. ولذلك أعرب رئيس القضاة عن تقديره البالغ لنشر الدراسة وأثنى على المؤسسة لما تبذله من جهود لنشر المعرفة بالأطر الدستورية والتنظيمية لجمهورية الصومال الاتحادية.



سيتم تقاسم دراسة التوافق مع دساتير الولايات مع أصحاب المصلحة الآخرين في الأسابيع المقبلة لزيادة نشر المعرفة بنتائجها داخل نظام العدالة الصومالي .

تنقسم جمهورية الصومال الاتحادية رسميًا إلى 6 ولايات إقليمية مقسمة إلى 18 منطقة.

وللتذكير ، فإن المحكمة العليا في الصومال عضوًا في CJCA منذ عام 2017.

فقه المحاكم و المجالس

بوتسوانا: تأكيد المحكمة العليا لقرارها بعدم تجريم المثلية الجنسية عند الاستئناف

أيد القضاء في بوتسوانا قراره بإلغاء تجريم المثلية الجنسية عند الاستئناف ، ورفض استئناف قدمته الحكومة المحافظة في الدولة الواقعة في جنوب إفريقيا.

في عام 2016 ، أمرت المحكمة في جابورون عاصمة بوتسوانا بتعديل القوانين التي تعاقب العلاقات الجنسية المثلية ، واصفة إياها بأنها من "آثار العصر الفيكتوري (البريطاني)" التي "تضطهد الأقليات".

و رفضت هيئة التحكيم المكونة من خمسة قضاة بالإجماع أن تجريم العلاقات المثلية ينتهك الحقوق الدستورية لأفراد هذه الطائفة في الكرامة والحرية والخصوصية والمساواة.



لكن الحكومة استأنفت هذا القرار في أكتوبر الماضي ، معتبرة أن هذه "القضية السياسية" يجب أن يحسمها البرلمان وليس العدالة.

وقال القاضي إيان كيربي ، بعد قراءة حكمه ، إن مواطني بوتسوانا المثليين عاشوا لفترة طويلة في "خوف دائم من الاكتشاف أو الاعتقال". "أدى في بعض الأحيان إلى الاكتئاب ، والسلوك الانتحاري ، وإدمان الكحول أو إدمان المخدرات ،".

علما أنه في السابق ، كان يُعاقب على الجنس المثلي بالسجن لمدة تصل إلى سبع سنوات.

بوتسوانا هي واحدة من الدول الأفريقية القليلة التي ألغت تجريم المثلية الجنسية. أما الدول الأخرى فهي ليسوتو وموزمبيق وأنغولا وسيشل.

بينما جنوب إفريقيا هي الدولة الإفريقية الوحيدة التي تسمح بزواج المثليين ، الذي أصبح جائزا منذ عام 2006.

الجزائر: المحكمة الدستورية تقضي بدستورية المادة 24 من قانون تنظيم مهنة المحاماة

أصدرت المحكمة الدستورية قرارا يقضي بدستورية المادة 24 من قانون تنظيم مهنة المحاماة والمتعلقة بحصانة المحامي.

وعليه ، فقد قضت المحكمة الدستورية الجزائرية لصالح الإبقاء على المادة التي تنص على أنه "بمناسبة ممارسة مهنته ، يستفيد المحامي من الحماية المطلقة لطبيعة سرية العلاقات بينه وبين موكله ؛ ضمان سرية ملفاتها ومراسلاتها ؛ الحق في قبول أو رفض موكل مع مراعاة أحكام المادة 11 من هذا القانون. لا يمكن مقاضاة المحامي على وقائعه وأقواله وكتاباتاته في إطار المناقشة أو المرافعات في الجلسة".



"مقر المحكمة الدستورية الجزائرية"

وحسب المادة 195 من الدستور فإنه يمكن إخطار المحكمة الدستورية بالدفع بعدم الدستورية بناء على إحالة من المحكمة العليا أو مجلس الدولة، عندما يدعي أحد الأطراف في المحاكمة أمام جهة قضائية أن الحكم التشريعي أو التنظيمي الذي يتوقف عليه مآل النزاع ينتهك حقوقه وحرياته التي يضمنها الدستور.

ويُعدّ هذا أول قرار تصدره المحكمة الدستورية الجزائرية برئاسة السيد عمر بلحاج منذ تنصيبها بتاريخ 23 نوفمبر 2021.

غانا: دعوة المحكمة العليا إلى إصدار تفسير بشأن حصانة وامتيازات أعضاء البرلمان

قدّم اثنان من الغانيين ، وكلاهما محاميان ، شكوى إلى المحكمة العليا ، طالبين تفسير المادة 117 من دستور عام 1992.

يريد المدعون ، أن تعلن المحكمة أن الرئيس والنواب وكتّاب البرلمان "لا يستفيدون من حصانة الاعتقال أو التقييد أو الاحتجاز دون أمر قضائي عند توجيههم أو عودتهم لحضور مداورات مجلس النواب البرلمان".

يأتي طلب الرجلين بعد أن رفض أحد النواب الرد على استدعاء الشرطة للمشاركة في تحقيق في بعض الأفعال غير القانونية التي حدثت عندما قاد ناخبه خلال مظاهرة. وبزّ النّائب رفضه بدعوى أنه في مأمن من الاعتقال لأنه كان في طريقه إلى البرلمان



بعد اسحاكم و المجالس

أوغندا: الوصول إلى المعلومات حق دستوري لكل مواطن

أكد النواب الأوغنديون أن الوصول إلى المعلومات ، بالنسبة لكل أوغندي حق دستوري ويعتبرون أن المادة الدستورية حول هذا الموضوع ، قد انتهكت بسبب الحظر المطول على استخدام الإنترنت وسوء تغطية شبكة الإنترنت.

ويشعر أعضاء البرلمان بالقلق من أنه نظرًا لأن Covid-19 قد دفع العالم للعمل والدراسة عن بُعد ، فإن أجزاء كثيرة من أوغندا غير مغطاة بشبكات الإنترنت والراديو والهاتف.

وأثار أعضاء البرلمان هذه المخاوف من خلال الردّ على بيان صادر عن وزير الإعلام حول حالة جودة خدمات الاتصالات.



واشتكى أعضاء البرلمان من رسوم البيانات ووقت البث ، قائلين إن شركات الاتصالات تخدع المستخدمين، مؤكدين على أن الوصول إلى المعلومات ، حق دستوري.

بنين: المحكمة الدستورية تأذن للأم بتسمية الطفل

أصدرت المحكمة الدستورية في بنين قرارها رقم 21-269 يوم الخميس 21 أكتوبر حكما اعتبرت بموجبه ، المادتين 6 و 12 من قانون الأحوال الشخصية والأسرة، مخالفة للدستور وتنص المادة 6 على أن الطفل الشرعي يحمل لقب أبيه (...). بينما، تُلزم المادة 12 المرأة المتزوجة بالاحتفاظ باسمها قبل الزواج وتضيف إليه اسم زوجها. الشيء نفسه ينطبق على الأرملة حتى زواجها. ويجوز للمرأة المطلقة الاستمرار في حمل اسم زوجها بموافقة هذا الأخير أو بإذن من القاضي.



بالنسبة للمحكمة الدستورية، فإن المادة 6 لا تتوافق مع المادتين 26 والفقرتين 1 و 2 من الدستور ، والمادة 3 والفقرة 1 من المادة 18 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ، وأن القواعد التي تضعها لا تمنح حق المساواة في السلطة للمرأة التي تم تعيينها في نفس الظروف والأوضاع التي يتمتع بها الرجال ولا تحافظ على الحق الأساسي للطفل في الاعتراف المتساوي بنسب والديه.

بينما نصت المادة 12 على أن المرأة المتزوجة تحتفظ باسمها قبل الزواج وتضيف إليه اسم زوجها. الشيء نفسه ينطبق على الأرملة حتى زواجها. ويجوز للمرأة المطلقة الاستمرار في حمل اسم زوجها بموافقة هذا الأخير أو بإذن من القاضي. استنادًا إلى المادة 26 al 2 و 2 من الدستور التي تنص على المساواة بين الرجل والمرأة في القانون وأمامه ، ترى المحكمة أنه لا يوجد أي ظرف أو مبدأ أو هدف ذي قيمة دستورية ، فضلًا عن أنه لا توجد ضرورة دستورية تبرر انتهاك المساواة المكرسة في المادة 12 من قانون الأحوال الشخصية والأسرة. لذلك فهو يتعارض مع الدستور والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

ناميبيا: المحكمة العليا تؤكد أن ملقاتها يجب أن تظلّ متاحة للجمهور ووسائل الإعلام

قالت المحكمة العليا في حكم أصدرته في 28 نوفمبر ، إنه يجب إبقاء ملفات المحكمة مفتوحة ومتاحة للجمهور ووسائل الإعلام.

وینص الحكم على أن معالجة القضية كانت سرية ، غير أنه كان لها تأثير في إبقاء ملف القضية بأكمله غير متاح للجمهور على نظام التسجيل الإلكتروني للمحكمة ، وهو ما يتعارض مع الدستور الذي ينص على أن الإجراءات أمام المحكمة العليا يجب أن تجري في جلسة علنية.

علاوة على ذلك ، عندما يرغب أطراف القضية في الحفاظ على سرية محتويات اتفاقية التسوية ، لا يمكنهم التماس سلطة المحكمة للقيام بذلك من خلال قرار المحكمة. بدلاً من ذلك ، يمكنهم التفكير في سحب القضية من دور المحكمة والدخول في اتفاقية تسوية سرية ، والتي لا يمكن بعد ذلك تنفيذها كقرار محكمة.



"Peter Shivute ، رئيس المحكمة العليا في ناميبيا"

جاء الحكم في قضية مراجعة أحوالها قاضي المحكمة العليا إلى رئيس القضاة بعد أن سأل أحد المراسلين عن سبب تصنيف ملف في نظام العدالة الإلكترونية بالمحكمة على أنه "سري" ولا يمكن عرضه من قبل وسائل الإعلام أو الجمهور .

فقه المحاكم والمجالس

جمهورية الكونغو الديمقراطية: المحكمة الدستورية غير مختصة بمحاكمة رئيس وزراء سابق

قالت المحكمة الدستورية في جمهورية الكونغو الديمقراطية إنه ليس لديها اختصاص لمحكمة ماتاتا بونيون، الذي تجري محاكمته في قضية اختلاس.

و أعلن رئيس المحكمة الدستورية الكونغولية أن "امتياز التقاضي يتوقف مع مغادرة الوظيفة. وعليه يجب محاكمة السيد ماتاتا بونيو أمام قاضي عادي". علما ، بأن المتهم لم يعد في الخدمة. و تولى رئاسة الوزراء من 2012 إلى 2016.

ورّد الدفاع بأن المحكمة الدستورية أظهرت وجود فراغ قانوني فيما يتعلق بمحاكمة رئيس وزراء السابق.

ويشتبه في أن الرئيس السابق للحكومة الكونغولية قد استولى ، مع اثنين آخرين من المتهمين الآخرين ، أكثر من 200 مليون دولار مخصصة للمنطقة الصناعية الزراعية في بوكاكانغا-لونزو ، على بعد 250 كيلومترا جنوب شرق البلاد.



"ديودوني كالوبا دييوا ، رئيس المحكمة الدستورية لجمهورية الكونغو الديمقراطية"

الغابون: المحكمة الدستورية تلغي الإجراءات الحكومية الجديدة المتعلقة بـ Covid 19

بموجب القرار المشار إليه رقم CC 043 / المؤرخ في 24 ديسمبر 2021 ، استجابت المحكمة الدستورية رسميًا للطلب المقدم من مواطنين بخصوص إعلان عدم دستورية المرسوم رقم PM 559 / المؤرخ في 25 نوفمبر 2021. وقد أسست المحكمة الدستورية قرارها بناء على عدم الالتزام بالقانون رقم 2020/003 تاريخ 11 ماي 2020.



وبالفعل تنص أحكام المادة 5 على "إبلاغ مجلس الأمة ومجلس الشيوخ دون إبطاء بالإجراءات التي تتخذها الحكومة لمواجهة الكارثة الصحية" ، أو وفقًا للمحكمة فإن المرسوم رقم PM 0559 / الذي يحدد بدء النفاذ، نص على بداية سريان الإجراءات الحكومية الجديدة دون إبلاغ الحكومة والبرلمان.

و يشير قرار المحكمة الدستورية إلى أن "القواعد الإجرائية هي من النظام العام ، وعدم احترامها بحكم الواقع يستلزم إلغاء القانون المعياري المعني ، في هذه الحالة المرسوم رقم PM / 0559" ،

"السيدة M.M. Mboruntsuo ، رئيسة المحكمة الدستورية في الغابون"

الأنشطة المُستقبلية

السنغال: مشاركة CJCA في المؤتمر التاسع لرابطة المحاكم الدستورية الفرنكوفونية

ستشارك CJCA في أعمال المؤتمر التاسع لرابطة المحاكم الدستورية الفرنكوفونية الذي سيعقد في داكار ، السنغال في الفترة من 25 إلى 28 يناير ، 2022. حول موضوع: "القاضي الدستوري وحقوق الإنسان".

وسيتأثر وفد CJCA رئيسه السيدة لوريندا كاردوسو التي تشغل أيضًا منصب رئيس المحكمة الدستورية في أنغولا.

وتجدر الإشارة إلى أن CJCA و ACCF قد وقعا اتفاقية تعاون تغطي ، تبادل الدراسات القانونية المتعلقة بالرقابة الدستورية ، والتنظيم المشترك للملتقيات العلمية. كما اتفقا على التنسيق و التشاور بشأن المناقشات الإقليمية والدولية المتعلقة بالعدالة الدستورية.



أنغولا: عقد الدورة الرابعة عشرة للمكتب التنفيذي لـ CJCA



وفقًا للنظام الأساسي ، ستعقد الدورة الرابعة عشرة للمكتب التنفيذي لـ CJCA في لواندا ، أنغولا في 10 فبراير 2022. وستخصص هذه الجلسة ، من بين أمور أخرى ، لفحص تقرير النشاط واعتماده ، و إغلاق السنة المالية 2021 واعتماد الميزانية المؤقتة لعام 2022.

سيقدم ممثل المحكمة الدستورية المغربية عرضا حول الاستعدادات لعقد المؤتمر السادس للهيئات القضائية الدستورية الإفريقية الذي سيعقد في الفترة من 12 إلى 14 سبتمبر 2022 في الرباط.

ترأس المحكمة الدستورية في أنغولا CJCA منذ يونيو 2019.

" السيدة لوريندا كاردوسو ، رئيسة المحكمة الدستورية لأنغولا والرئيسة الحالية لـ CJCA "

المغرب: تنظيم المؤتمر السادس لـ CJCA في الرباط في سبتمبر 2022

بعد التحسن الذي عرفه الوضع الصحي الدولي ، تم تحديد موعد المؤتمر السادس ، الذي سيعقد في الرباط ، أخيرًا في 12-13 و 14 سبتمبر 2022.

الموضوع المؤقت الذي تم الإبقاء عليه هو "المحاكم الدستورية والقانون الدولي" ، ومع ذلك ، فإن هذا الاختيار ليس نهائيًا والمحكمة الدستورية المغربية مستعدة لتعديله إذا شعر المشاركون أن عليها التعامل مع موضوع مختلف.

سيتم إرسال الدعوات ومسودة البرنامج والاستبيان واستمارة التسجيل إلى المشاركين قريبًا



ملحوظة:

" الرسالة الإعلامية للمؤتمر " هي منشورك ، فلا تتردد في إرسال ملاحظاتك ومقترحاتك وأي معلومات تتعلق بنشاط محكمتك وترغب في مشاركتها ومقاسمتها مع الآخرين.

عنوان البريد الإلكتروني هو: contact@cjca-conf.org

10

 Bd 11 Décembre 1960, El Biar - Alger, Algérie

 contact@cjca-conf.org

 : +213 23 25 38 36

 www.cjca-conf.org

 <http://www.cjca-conf.org/fr/contact/>

 : +213 21 99 00 57